اسم المصدر: اليمامة

التاريـــخ: 29-11-2008 رقم العـدد: 2034 رقم الصفحة: 78 مسلسـل: 83 رقم القصاصة: 1

عملة ونظام نقدي جديد من قمة الواحد والعشرين..... ممكن؟

بقلم:
د. علي دقاق*

التخفيضات المتتالية لأسعار الفائدة لم تجد نفعاً لتحفيز الاستثمار

لا يمكن أن يُقاد الاقتصاد العالمي بعملة دولة هي مدينة بأكثر من إمكاناتها

لا بد من عملة رائدة وقائدة فالدولار واليورو لا يملكان الدعم الكافي

العملة الخليجية الموحدة قد تكون ضمن العملات المرجعية

انتهت اجتماعات قمة مجموعة العشرين مؤخراً في واشنطن بالولايات المتحدة على مستوى الرؤساء والملوك بعد أن تم التحضير لهذه القمة في ساباولو بالبرازيل على مستوى وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية.

ما نريد هو أن نقف و القارئ العزيز حول كيف بدى الاجتماع والذي يمكن تصوره ١٩ طرفا مقابل طرف واحد وعلى حجم المشكلة؛ خاصة والتي تدرجت في الفترة الأخيرة كما هو معروف من كونها مشكلة إخفاقات الرهن العقاري ومشتقاته، وتطورت لتصبح أزمة ائتمان أثرت في النظام المصرفي الذي زاد من الذعر العالمي كون النظام المصرفي يعتبر الممر نحو الاقتصاد الحقيقي لتصبح من أزمة ائتمان إلى مشكلة اقتصادية بدأت تطال جميع القطاعات بدون استثناء، وهذا البعد للمشكلة لم يكن خافيا، خاصة بعد اجتماع المنتدى الاقتصادي العالمي wef في دبي من ٧ - ٩ نوفمبر ٢٠٠٨م والذي حضره أكثر من ٧٠٠ متخصص من ٦٠ دولة وطرح خلال الثلاث أيام في هذا الاجتماع ما يزيد عن ٦٨ موضوعا للنقاش، وكل موضوع كان في حد ذاته يمثل مشكلة لقطاع معين، بدءا من الأزمة المالية وأزمة السيولة، مرورا بالخدمات الصحية والطبية والنقل، وانتهاء بأزمة الغذاء والإنترنت والتعليم؛ وأيضا ما أضافه الاجتماع التحضيري في البرازيل من فقرات ومطالبات، وهذا يوضح بشكل جلي وصول المشكلة إلى الاقتصاد الحقيقي بجميع قطاعاته والذي تمثله معادلة الدخل أو الإنتاج المحلي الإجمالي (GDP).

تحريك سريع

انتهى اجتماع واشنطن ببيان ختامي عام وعائم؛ ولكن مليء بالآمال العظام من ثماني صفحات ضمت سبعا وأربعين فقرة أو عنصرا تقرر وضعها داخل خطة تحريك سريع، وحدد لها موعد قبل نهاية إبريل ٢٠٠٩م، وأصبحت من مهام وزراء المالية وربما بعض محافظي البنوك المركزية ورئيسي البنك وصندوق النقد الدوليان، ومن ثم طرحها غالبا لموافقة رؤساء الدول في اجتماعهم المقرر نهاية أبريل ٢٠٠٩م ولكن بإدارة أمريكية جديدة.

ولا يقل أهمية عن ماتضمنه البيان الختامي من سبع وأربعين فقرة من العموميات هو إدراك المجتمعون بواشنطن مدى الترابط المتنامي والمتزايد للنظام المالي العالمي؛ وأيضا ما قد يترتب على هذا الترابط من مسؤوليات عظام تجعل من أي تأخير في خطط التحريك تكلفة إضافية تتحملها الدول والشعوب خاصة تلك التي ليس لها ناقة ولا جمل في جذور وأسباب المشكلة.

تجاهل اجتماع واشنطن العديد من الموضوعات الساخنة؛ خاصة تلك المتعلقة بمزايا وعيوب مؤتمر بتن وود عام ١٩٤٤م وبمركزية السياسات النقدية العالمية والتي تسيطر عليها الولايات المتحدة الأمريكية بسبب الارتباط العنكبوتي بالدولار؛ وبالتالي السياسات النقدية الأمريكية منذ العام ١٩٧١م، هناك العديد من المطالبات بإعادة صياغة شروط مؤتمر برتن وود والذي منح الولايات المتحدة الأمريكية السلطة والقوة والمركزية. وبسبب الإهمال والاستهتار من قبل السلطات النقدية والمالية الأمريكية والتي تسبب في خلق هذه المشكلة وتصديرها إلى العالم خارج حدودها وما نتج عنها من إنهاك وتدهور، وفي بعض الأحيان إفلاسات لدول أخرى خارج الولايات المتحدة؛ ومن خلال المؤتمر التحضيري في ساوباولو بالبرازيل تعاظمت الجهود المطالبة بتخفيض وتحييد السلطات والممارسات النقدية الممنوحة للولايات المتحدة مما يعني غالبا تغيير الشروط الأساسية التي بني عليها صياغة النظام المالي العالمي أو صياغة شروط أكثر صرامة وتلمس ذلك من مطالبات المجموعة الأوروبية ودول مثل الصين والهند وروسيا والبرازيل؛ إضافة إلى الورقة المطروحة من قبل دول مجلس التعاون بأن يكون لهم دور في صياغة نظام مالي جديد و/ أو نظام مالي بديل ما يعني المساعدة النقدية؛ لكن بشروط!!! التحضير لمثل هذه المطالبات لم ينجح بالشكل المطلوب بسبب موقف الرئيس الأمريكي جورج بوش الذي بدى سياسيا ونجح في تحويل المشكلة إلى الإدارة الأمريكية المقبلة «أوباما نمكس» أو اقتصاديات أوباما الرئيس الأمريكي المنتخب.

تم رفض اقتراح الاتحاد الأوروبي المطالب بشروط أكثر صرامة بحجة إمكانية التأثير على الاقتصاد الحر واقتصاديات السوق والتجارة العالمية؛ وأيضا تم تحويل الاقتراح البريطاني المطالب بالتنسيق بين مجموعة العشرين لتقوم كل دولة منفردة بالالتزام بضخ مبالغ معينة ومحددة لتحريك اقتصادها ليصب ذلك في مصلحة الاقتصاد العالمي والتجارة العالمية؛ خاصة وأن آخر الإحصاءات تشير إلى انخفاض كبير في معدل الاستهلاك والذي بحد ذاته يمثل ٧٦٪ من معادلة الدخل في الدول المتقدمة ويزيد عن ٨٠٪ في الدول النامية، وهنا يعتبر مؤشرا خطيرا؛ خاصة في دولة مثل الولايات المتحدة أو الصين أو الاتحاد الأوروبي لما يمثله من انعكاسات غير مريحة في معادلة الاستيراد والتصدير والسياب التجارة العالمية؛ ويؤكد ذلك الانخفاضات المتتالية لأسعار النفط بسبب انخفاض الطلب وتأثيراتها على تصدير البتروكيماويات التي تمثل منطقة الخليج منه ١٣٪ مما سيكون تأثيراته على مدخولات الدول المنتجة والمصدرة للنفط والبتروكيماويات مثل أوبك وخاصة في دول الخليج مما قد يضيف لقطاع الصناعات التحويلية في العالم مشكلة أخرى لتستمر التأثيرات على شكل سلسلة قد تطال كل القطاعات المنتجة؛ وخاصة الخدماتية مثل البنوك وشركات التأمين والنقل خاصة البحري تزيد من مشاكل البطالة ونقص الدخول المتولدة وتدني مستويات الادخار.

بدائل جديدة

ذيل الاقتراح البريطاني بعبارة «متى دعت الحاجة لذلك» ورفض الاقتراحين بدى الاجتماع وكأن الولايات المتحدة في طرف وتسع عشرة دولة أخرى في طرف آخر مما بدى معه القرار الحقيقي هو تأجيل الموضوع حتى تبدأ الإدارة الأمريكية الجديدة مهامها لتدخل في مرحلة جديدة من عدم التأكد والضبابية والتي علق عليها بعض القادة بالتحذير من النيل من نظام التجارة العالمي وتقليص فرص الانفتاح العولمي.

الباب أصبح مفتوحا على مصراعيه أمام وزراء مالية مجموعة العشرين لاختبار بدائل جديدة تتسم بعدم المركزية في قرارات السياسات النقدية؛ حيث وكما هو ملاحظ أن التخفيضات المتتالية لأسعار الفائدة (التي تمثل آلية النظام الرأس مالي) لم تجد نفعا لتحفيز الاستثمار؛ خاصة وأننا نشعر بأن نظرية الاستثمار والادخار وبسبب السياسات النقدية المتجذرة للولايات المتحدة الأمريكية وبعض دول أوروبا قد قلبت هذه النظرية رأسا على عقب؛ ويؤكد ذلك وصول مستوى الادخار الشخصي في الولايات المتحدة إلى مستوى الصفر خاصة وأنها وجهت لاستثمارات غير منتجة.

إن مطالبات الدول المتقدمة لباقي مجموعة العشرين من الدول الناشئة بدعم صندوق النقد الدولي بالأموال كما بدت في رأيي الشخصي لن تمر بدون أن يكون لهذه الدول في مجموعة العشرين خاصة الصين وروسيا والهند والبرازيل ودول مجلس التعاون والتي تمثلها السعودية في هذا الاجتماع دور في صياغة السياسات النقدية والمالية العالمية بما يضمن تحقيق مسيرة متوازنة للاقتصاد العالمي ومسيرة متوازنة للتدفقات النقدية عبر العالم، وبما يضمن مزيدا من الشفافية وعدم مركزية في القرار النقدي؛ إضافة إلى متابعة ومراقبة تطبيق السياسات المذكورة. المشكلة الأخرى والمهمة وهي سيطرة الدولار على

اسم المصدر: اليمامة

التاريـــخ: 29-11-2008 رقم العـدد: 2034 رقم الصفحة: 79 مسلسـل: 83 رقم القصاصة: 2

خادم الحرمين الشريفين أثناء اجتماع قمة مجموعة العشرين الاقتصادية في واشنطن

نسبة كبيرة من التعاملات الاقتصادية فمثلاً ٨٥ ٪ من الأسهم العالمية وغيرها من الأوراق المالية مقومة بالدولار و٥٥٪ من التجارة العالمية مقومة بالدولار، وأخيرا يمثل الاقتصاد الأمريكي بعملته الدولارية أكثر من ٣٠ ٪ من حجم الاقتصاد العالمي.

تكمن المشكلة في الضعف الحقيقي للدولار كعملة رائدة فلا يمكن أن يقاد الاقتصاد العالمي بعملة لدولة مدينة بأكثر من إمكاناتها فقد انعكس الوضع من صالح الولايات منذ عام ١٩٤٤م (اتفاقية برتن وود) إلى عام ١٩٧١م ، عندما أقفلت نافذة الذهب ووقف التعامل بقاعدة ربط صرف العملات بالذهب، لتبدأ مرحلة المديونية في الولايات المتحدة والتدينيات الاقتصادية وتوالي الأيام السوداء؛ فهناك مطالبات حقيقة للنظر في عملة رائدة وقائدة جديدة ومرجعية مطروحة للنقاش قد تكون من الصين أو تكتلات جديدة في الشرق أو الغرب ولا نتكلم هنا عن اليورو كون اليورو لا يختلف وضعه عن الدولار فكلاهما لا يملك دعما، وعندما نتحدث عن عملة جديدة من تكتلات اقتصادية لا بد من الإشارة إلى العملة الخليجية الموحدة والتي قد تكون من ضمن العملات المرجعية؛ خاصة وأن دول الخليج تملك السيولة والطاقة مما يخفف من وطأة الأزمة المالية وتكاليف مواجهتها ويزيد من قوتها التفاوضية.

تكتلات جديدة

هناك العديد من التكتلات التي لم تفعل كعملة أو لم تنته بعملة موحدة إلى الآن مثل تكتل النافتا (nafta) والذي يضم الولايات المتحدة وكندا والمكسيك وهناك تكتل الآسيان بجنوب شرق آسيا، وهناك تكتل دول مجلس التعاون الخليجي ولا نستبعد أن يتولد تكتل جديد بين دول البركس (روسيا والصين والهند والبرازيل) أو تكتل جديد يجمع دول مجلس التعاون مع دول البركس؛ خاصة وأن الطلبات بنظام مالي جديد جادة وحقيقية فيما يبدو، والأضمن هي العودة إلى قاعدة الذهب كنظام نقدي أثبت نجاحه ودعمه للنمو الاقتصادي المتوازن منذ الثورة الصناعية.

أخيراً برغم من الاتهامات الموجهة للدول المنتجة والمصدرة للنفط، وبالذات دول مجلس التعاون الخليجي والتي تملك السيولة والطاقة بأن طلباتها دائما ذات طابع سياسي واجتماعي؛ إلا أن هذه المرة الصورة مختلفة تماما خاصة بعد اجتماع الرياض الذي جمع وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية في دول مجلس التعاون والذي ركزت مخرجاته على متطلبات اقتصادية واضحة؛ ويؤكد ذلك انضمام المملكة إلى الدعوات المطالبة بإشراف أكبر على الأسواق المالية والدعوة إلى قواعد تنظيمية أفضل تمكن صندوق النقد الدولي من مراقبة اقتصاديات الدول الصناعية التي صدرت الأزمة، إضافة إلى المطالبة بإشراف أكبر على البنوك في الغرب وتوزيع مسؤولية السياسة النقدية العالمية بإخراجها من مركزيتها من الولايات المتحدة، ولندع الاقتصاد الحر ونظام السوق يعمل بشكله الحقيقي ويكون في خدمة الجميع وليس لصفوة أو مجموعات ضغط محددة. الفقرات العامة والآمال العريضة التي خرج بها بيان اجتماع قمة العشرين (G-٢٠) أضافت عبئا جديدا لقائمة الرئيس الأمريكي المنتخب أوباما الذي قال: «اجتماع مجموعة العشرين كان فكرة جيدة، ولكن ترجمة العموميات والعبارات الواسعة والمطاطة إلى عمل محدد سيكون صعبا». أخيرا لا بد أن نعمل على أن تضطلع مجموعة العشرين بالقضايا الاقتصادية العالمية بدلا من مجموعة السبع بل وإضافة جمهورية مصر لمجموعة العشرين بدلا من أن تكون ضمن مجموعة الإحدى عشر التي تم اقتراحها مؤخرا؛ وهي مجموعة الثمانية مضافا إليها الهند والصين ومصر مكتفين بالغالبية السكانية ومتجاهلين الغالبية الاقتصادية في الاقتصاديات النامية؛ خاصة دول مجلس التعاون الخليجي التي تملك الطاقة والسيولة؛ وبالتالي القوة التفاوضية، نريد مجموعة الواحد والعشرين؛ حيث الغالبية السكانية والقوة الاقتصادية لتكون البداية الحقيقية لنظام نقدي ومالي عالمي أكثر توازنا.

(*) الخبير والمستشار الاقتصادي.

دول الخليج تملك السيولة والطاقة مما يخفف من وطأة الأزمة المالية وتكاليف مواجهتها ويزيد من قوتها التفاوضية

العودة إلى قاعدة الذهب كنظام نقدي أثبت نجاحه ودعمه للنمو الاقتصادي المتوازن